وقد وصف احد العسكريين هذه العملية بقوله : « بينما تتغير الحكومات ومجالس النواب ، واللجان التنفيذية ورؤساء الوزراء ووزراء الدفاع ، يستمر العاملون على تطوير الاسلحة في تحسينها » (١٢٠) . مما يعطي للعاملين في المجال العسكري والتكنولوجي دوراً اكبر فأكبر في المجال السياسي ، كما يزيد من تأثير العسكريين على صياغة السياسة الخارجية برنامج عمل يؤدي إلى نقل بعض العسكريين الذين على التقاعد إلى العمل في صفوف السياسيين ، خصوصاً في وزارة الخارجية (١٢١) .

ويزداد دور العسكريين كلما اجتمعت ظروف من شأنها احداث ازمات سياسية ، مما يدفع المؤسسة العسكرية إلى الضغط على المؤسسة السياسية لخلق شعور « الخوف » من « العدو » ، ويؤدي بالتالي إلى موافقة السياسيين على الزيادة في الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية (١٢٢) .

وخطورة افتعال الازمات وتهيئة جو من التوتر والخوف تتجلى في ان هذا الوضع يؤدي ، بعد فترة من الزمن ، إلى ضرورة التصعيد من جو التوتر عندما يعتاد المجتمع على مستوى معين من التوتر ، وينعكس هذا في مجال السياسة الخارجية ، حيث تصبح الحرب إحتمالاً وارداً اكثر فأكثر (١٢٣) .

وخطورة تطوير التكنولوجيا الحربية تكمن في انه يصبح لها حياة خاصة « مستقله عن التغيرات في دبلوماسية الحرب الباردة » ، فتصبح التكنولوجيا « طاغية » ، ويصبح العاملون في هذا المجال خدماً لها (١٢٤) ، وتصبح إمكانية استبدال الحلول السياسية بالحلول العسكرية السبيل الافضل والابسط (١٢٥) ، كما توضح هذه العبارة التي يكثر استخدامها في اوساط وزارة الدفاع : « لدينا التكنولوجيا فلنستخدمها (١٢٦) .

وتدعم هذا المنطق المصلحة الذاتية للبيروقراطية العسكرية ؛ لان زيادة الإنفاق العسكري والتطوير التكنولوجي يعنيان بالنسبة لها زيادة في إمكانيات الارتقاء وتطوير الوظائف الجديدة والزيادة من هيبة هذه المؤسسة . كما تتطابق مصلحة فئات واسعة من المركب العسكري الصناعي مع هذا المنطق ؛ لانه يعني زيادة من التوظيف في القطاع المدني (١٢٧) .

ب - **المركب العسكري الصناعي في المجال العملي** : بينما كان معظم اعضاء ادارة كارتر موافقين على اتفاقية سالت في اول الامر (كارتر نفسه ، فانس ، براون ، بريجنسكي ...) جا ءت المعارضة المكثفة من الجناح اليميني في الكونغرس ، الذي اعتمد على عدم امكانية اثبات صحة الحجم الحقيقي للقوات السوفياتية ليقوم بحملة ضد هذه الاتفاقية . وقاد هذه الحملة تجمع يدعى « التجمع من اجل السلام من خلال القوة » . وقد شكل هذا التجمع منذ حوالى عشرة اشهر قبل المحادثات الاخيرة من اجل الاتفاقية ، وكان يعمل كجماعة ضغط لصالح مجلس الامن الاميركي المحافظ (١٢٨) .

وقام هذا التجمع بحملة اعلامية كلفتها ١٠ ملايين دولار ، وذلك بهدف الحصول على مساندة ١٩٣ عضواً في الكونغرس وعلى مساندة ٨٠ منظمة . وضم هذا التجمع موظفين سابقين من وزارة الدفاع ، بينهم رئيسان سابقان لاركان حرب القوات الاميركية الموحدة (الاميرال توماس مورور والجنرال ليمان لمنيتزر) (١٢٩) .